

Distr.: Limited
3 July 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

نيويورك، ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢

البند ٤ من جدول الأعمال

دور منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الإعلان
الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى
من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي
والاجتماعي لعام ٢٠١١

مشروع قرار قدمه نائب رئيس المجلس، معتر أحمددين خليل (مصر)، على أساس
مشاورات غير رسمية

دور منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً
فيما يتعلق بالتعليم

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية^(١)، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام
٢٠٠٥^(٢)، والجلسة العامة الرفيعة المستوى التي عقدتها الجمعية العامة في دورتها الخامسة
والستين بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، وإلى الوثيقة الختامية لتلك الجلسة، والوثيقة الختامية
لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢^(٣)،

(١) انظر قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.

(٢) انظر قرار الجمعية العامة ١/٦٠.

(٣) انظر A/CONF.216/L.1.



الرجاء إعادة استعمال الورق



وإذ يشير أيضا إلى الإعلان الوزاري الذي اعتمدته المجلس في الجزء الرفيع المستوى من دورته الموضوعية لعام ٢٠١١^(٤)، وإلى قراره ٢٩/٢٠٠٨ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٨ و ٢٩/٢٠٠٩ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩،

وإذ يؤكد من جديد التزامه بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ولا سيما تلك المتعلقة بالتعليم، بما في ذلك أهداف توفير التعليم للجميع،

وإذ يؤكد من جديد أيضاً الحق في التعلم، وضرورة إعمال هذا الحق بالكامل، وأن التعليم ضروري لتحقيق التنمية البشرية والتنمية المستدامة والسلام العالمي وإيجاد مجتمعات عادلة وديمقراطية وتعزيز جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية،

وإذ يعترف بأن الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، أهداف مترابطة، وإذ يعرب عن قلقه من أن التقدم المحرز في تحقيق بعض هذه الأهداف لا يواكب ما أحرز من تقدم في بقية الأهداف، وإذ يكرر تأكيد التزامه بمواصلة تنشيط وتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية بوصفها عنصراً حيوياً في تحقيق هذه الأهداف، ولا سيما الأهداف ذات الصلة بالتعليم،

وإذ يدرك تفاقم مشكلة بطالة الشباب وأهمية توفير التعليم والتدريب الجيدين وتطوير المهارات من أجل تعزيز القابلية للتوظيف وتيسير الانتقال للعمل في وظائف لائقة، والمساعدة في التخلص من المعوقات الرئيسية لقابلية الشباب للتوظيف، وإذ يكرر في هذا الصدد التأكيد على أهمية مشاركة الشباب والمنظمات التي يقودها الشباب مشاركة تامة وفعالة، وبالطرق المناسبة، في عمليات اتخاذ القرار ذات الصلة بالموضوع،

١ - يحيط علماً بتقرير الأمين العام عن موضوع الجزء المتعلق بالتنسيق^(٥)؛

٢ - يعترف بالجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لتسريع التقدم نحو تحقيق الهدف الثاني من الأهداف الإنمائية للألفية، توفير التعليم للجميع والأهداف ذات الصلة، ويشجع على بذل المزيد من الجهود في هذا الصدد؛

(٤) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والستون، الملحق رقم ٣ (A/66/3/Rev.1)، الفصل الثالث، الفرع هاء، الفقرة ١٠٧.

(٥) E/2012/66.

- ٣ - يؤكد من جديد ضرورة قيام الحكومات بدور قيادي في مجال التعليم، ويشدد على أهمية التزامات الحكومات الوطنية والمؤسسات الرسمية والسلطات المحلية فيما يتعلق بالتعليم، مع التسليم بأن كل بلد يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية ويتولى زمام أمورهما، وأن للاستراتيجيات الإنمائية والسياسات الوطنية والموارد المحلية دوراً حاسماً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف توفير التعليم للجميع، ويهيب منظومة الأمم المتحدة إلى دعم تلك الجهود والالتزامات الوطنية؛
- ٤ - يشجّع منظومة الأمم المتحدة على بذل المزيد من الجهود وتعبئة الموارد الكافية لإبراز قدر الخطة الدولية للتعليم والوصول بالنتائج التعليمية إلى أقصى مداها؛
- ٥ - يتطلّع إلى بدء تنفيذ مبادرة الأمين العام العالمية بشأن التعليم؛
- ٦ - يهيب بالصناديق والبرامج والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة إلى إيلاء الاهتمام، حسب الاقتضاء وضمن اختصاصاتها، لمعالجة عوامل التهميش في توفير التعليم للجميع، لا سيما تهميش نساء وفتيات الأرياف والشعوب الأصلية؛
- ٧ - يحث منظومة الأمم المتحدة على دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تحسين جودة التعليم بما يتيح للجميع تحقيق نتائج معترف بها وقابلة للقياس على صعيد التعلم، ولا سيما في قدرات القراءة والكتابة والحساب والمهارات الحياتية الأساسية؛
- ٨ - يهيب بمنظومة الأمم المتحدة إلى دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتحسين جمع البيانات المتعلقة بالتعليم وتحليلها، مصنّفة حسب نوع الجنس والسن وحالة الإعاقة والموقع وغيرها من العوامل ذات الصلة، لكفالة الفعالية في تصميم السياسات وتنفيذها ورصدها وتقييمها؛
- ٩ - يهيب بمنظومة الأمم المتحدة إلى دعم الجهود التي تبذلها البلدان بهدف التصدي لتصوير المرأة والرجل في أدوار نمطية من شأنها أن تقيّد الخيارات التعليمية في جميع مراحل التعليم؛
- ١٠ - يشجّع الجهود الرامية إلى توفير التعليم في حالات الطوارئ الإنسانية، لغايات منها الإسهام في الانتقال السلس من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية؛
- ١١ - يؤكد أهمية مساهمة الشراكات الطوعية في مجال التعليم في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، مؤكداً من جديد أن هذه الشراكات مكملّة للالتزامات التي قطعتها الحكومات على نفسها بغية تحقيق هذه الأهداف، وليس المقصود منها أن تكون بديلاً عن تلك الالتزامات؛

١٢ - يشجّع منظومة الأمم المتحدة على أن تواصل القيام بدور التأطير والتيسير لإقامة الشراكات في مجال التعليم مع مجموعة واسعة النطاق من الجهات الفاعلة، بهدف بناء الثقة فيما بين مختلف الجهات الفاعلة وتبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة لإعطاء الدفعة النهائية اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف توفير التعليم للجميع؛

١٣ - يحثّ كيانات الأمم المتحدة المعنية العاملة في قطاعات التعليم والصحة والأغذية على التماس أوجه التآزر فيما بينها من أجل تحسين معدلات التحاق الفتيات والصبيان بالمدارس وبقائهم بها ومشاركتهم فيها ونجاحهم في الدراسة، وتعظيم مبادرات التدخل لصالح الأطفال؛

١٤ - يشجّع كيانات الأمم المتحدة المعنية والمؤسسات المالية الدولية العاملة في المجالين الاقتصادي والتعليمي على أن تعزز التآزر فيما بينها كي تنهض، على النحو المناسب، بالتدريب التقني والمهني والتعليم العالي وفرص الالتحاق بالقوة العاملة والمشاركة فيها وتشجيع الشباب على مزاوله الأعمال الحرة؛

١٥ - يشجّع كيانات الأمم المتحدة المعنية على أن تقوم، كل كيان ضمن اختصاصه، بتقييم الاتجاهات الناشئة في مجال التعليم والتدريب، ولا سيما ازدياد التركيز على نتائج التعلّم وتدريب المدرسين واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في العمليات التعليمية، وعلى تحليل ما يترتب عن تلك التقييمات من نتائج بالنسبة لبرامجها المتعلقة بالتعليم؛

١٦ - يؤكّد أن منظومة الأمم المتحدة ينبغي لها عندما تقدم الدعم للدول الأعضاء، بناء على طلبها، في تحديد الخيارات المقبلة على صعيد السياسات، أن تمتلك رؤية واسعة النطاق تشمل الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، ومحو أمية الشباب والكبار، وتنمية المهارات المهنية، وكذلك الاهتمام بتحسين التعليم الأساسي من حيث درجة جودته وتلاؤمه مع الواقع؛

١٧ - يؤكّد أن تحقيق الأهداف الإنمائية المتعلقة بالتعليم يتطلب نهجاً يقوم على التنسيق والتكامل في دعم الجهود الوطنية والمحلية، وتشارك فيه جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، المجتمع المدني والقطاع الخاص؛

١٨ - يشجّع على إيلاء التعليم الاعتبار الملائم في سياق العمليات المكرسة لتحديد خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

١٩ - يقرّر مواصلة رصد التقدم المحرز بشأن ما يتصل بالتعليم من أهداف إنمائية والتزامات، بما في ذلك دور إقامة الشراكات في مجال التعليم.